ذاكرة المعتقلات

المـــؤامـــرة

صائب ادهم

كنا ثلاثة في معتقل قصر النهاية، نعيش في زنزانة واحد، نقتسم فيها النوم بالتناوب ونأكل في صحن واحد بالتناوب ايضاً. لكن لكل منا حرية التفكير بلا تناوب. لقد كنا ديمقراطيين، لا قيد ولا شرط فيما نعتقد به، كل واحد يستطيع ان يقول ما يشاء، ولكن دون فتح الحلق وتحريك اللسان، انها ديمقراطية الصمت ورياضة السكوت، وكانها مربوطة بسلك التفجير الذي لا يعرف كم يبلغ طوله وكم يستغرق زمنه.. متى ينفجر!

المعتقل مكتظ كالعادة، يضم اعماراً مختلفة، شباباً وكهولاً منهم غرباء عن بغداد جاءوا بهم من مختلف المحافظات للاعتراف والشهادة على اشخاص آخرين داخل المعتقل.

الهدف.. لملمة (المؤامرة) التي تطبخ على نار (حطب) هادئة، في انتظار الكشف عن رأسها المدبر وعناصرها المعتمدين واذيالها في كل الزوايا، مهما تكن ضيقة او نائية، او غارقة.

كان (وهاب) احد عناصر المؤامرة الرئيسة، وقبل الحديث عنه، نسأل: ما مفهوم (المؤامرة) في اجندة مخابرات الطاغية صدام حسين؟ ولماذا هو مولع بهذه التسمية وترديدها بين حين واخر عبر اجهزته الاعلامية؟ وعلى لسان منظري حزبه؟ لو ركزنا البحث في هذا الموضوع لوجدنا ان (المؤامرة) ما هي الا وسيلة لممارسة ارهاب الدولة عن طريق فرض حالة طوارئ مستمرة في كل انحاء البلاد، والهدف الاساسي بعث الخوف في قلوب الناس واشاعة روح الاحباط والتردد في نفوسهم، فالمؤامرة تعني ان الوطن مهدد باعتداء او تخريب في الداخل او من الخارج. وهذا في الحقيقة تهديد وهمي وممارسة لحرب نفسية قذرة، من اهدافها الرئيسة وقف أي تطلع عند المواطنين نحو التغيير، هي أي المؤامرة، بث الخوف في قلوب الناس وتجميد احساساتهم ومحاولاتهم لمقاومة النظام، هي ايضاً (المؤامرة) انذار لابناء الشعب، ان اوقفوا مطاليبكم لان وضع البلد غير مستقر.

ووفق نظرية المؤامرة اعتبر (وهاب) وهو عامل بسيط في احد افران الصمون، قطباً تآمرياً، يدير شبكة واسعة في كل انحاء البلاد لتقويض حكم البعث.

لقد تعرض (وهاب) لتعذيب بشع تقشعر له الأبدان ويلوح من خلاله شبح الموت ليؤكد ان النهاية باتت وشيكة وانه لا يستطيع ان يتأخر اكثر من ذلك ويجب ان يرافقه (وهاب) في رحلته، كان (وهاب) يتعرض ساعتها الى (تشريط) احدى قدميه بـ (موس) حلاقة.. وعندما وصل الى حافة اليأس واللامفر، قال لمعذبيه بجرأة: قبحكم الله، افعلوا بي ما تشاؤون صار الموت عندي بلا طعم.. هين. يلوح لي كما تلوح الشمس في كبد السماء.

فلسفة الصلابة هذه لم تكن تتلاءم مع نظرية المؤامرة، كانت تزيدهم امعاناً في البطش والايمان بوهم: ان الانسان النازف، الممدد امامهم، الموثق اليدين والرجلين، هو راس المؤامرة وزعيمها، وكتبوا في عنوان تقريرهم الى قيادتهم بخط عريض: مؤامرة وهاب ابو الصمون!

تركوه على حاله هذا اكثر من شهرين.. كنت وصاحبي (الثالث) نضمد جراحه بالماء ليل، نهار باستخدام قطع من ملابسنا الداخلية، معتقدين (مرغمين) على ان الماء احسن مطهر وقاتل للجراثيم ومزيل للالتهابات.. لكن دون جدوى، صارت جروحه تنزف خراجاً اسود لا دماً احمر قال صاحبي: سأعالجه بالقرآن وبأدعية النبي ايوب!

اجبته، لك ما تريد، انا شخصياً، لا معرفة لي بايات القران العلاجية ولا بأدعية ايوب! او يونس.. لكني اؤمن تماماً بأهمية العلاج بالبنسلين والتتراسايكلين وغيرهما من المضادات الحيوية والتعرض الى وهج الشمس.

ومع الوقت كان الامر يزداد سوءاً، وصار لا بد من تدخل جراحي، لا بد من بتر سريع للقدم، انها الغنغرينا.

امين عام حركة الوحدويين الديمقراطيين لـ (المدى)

برنامجنا السياسي يهدف الى تصفية مخلفات الحكم الديكتاتوري وانهاء الاحتلال

في ظل الاجواء الديمقراطية التي سادت في العراق بعد سقوط النظام ظهرت العديد من الحركات والتيارات والاحزاب السياسية ومنها حركة الوحدويين الديمقراطيين (التنظيم الشعبي الناصري) التي اصدرت بيانها السياسي التأسيسي في ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٤.

ظروف التأسيس والاسباب

وللتعرف على اهم ملامح واهداف هذه الحركة واسباب تأسيسها ورؤاها للاحداث في الساحة العراقية كان لنا لقاء مع امين عام الحركة السيد حسين الربيعي الذي اوضح ان الحركة قامت من اجل تأسيس تنظيم سياسي حقيقي يتكون من مستويات قيادية تلتزم ببرنامجه السياسي ومقررات هيئاته القيادية (المنتخبة) وليس مجرد لافتة تستند الى بناء آخر طائفي اوعشائري او عائلي او فردي، وفي ظل الظروف المعقدة والخطيرة التي يمر بها بلدنا ويعيشها شعبنا العراقي بسبب السياسية الفاشلة التي اتبعتها قوات الاحتلال لادارة البلاد بعد سقوط النظام الدكتاتوري واستئثار قوى سياسية بالحكم واقصاء اخرى.. في اطار ذلك تداعى فريق من المواطنين العراقيين من التيار القومي الديمقراطي (من القوميين والوحدويين الناصريين الرافضين للاحتلال الاجنبي وللاستبداد والنظم الاستبدادية لتشكيل اطار سياسي لتوضيح الفكر القومي العربي الاصيل واهدافة الانسانية النبيلة التي تحترم القوميات الاخرى وتدعم وتساند حقوقها المشروعة

وتتبنى تجديد وتحديث الفكر القومي الرافض للعدوان والنزعات الاستعلائية. وللممارسات اللاانسانية للنظام الصدامي المقبور بالرغم من رفعه الشعارات القومية زوراً وبهتاناً.

كيان سياسي جديد

(المدى) هل يعني ذلك ان الحركة امتداد لتيار قومي سابق ام انها انشقاق عن تنظيمات قومية اخرى؟

يقول الربيعي ان تنظيمنا ليس انشقاقاً او بديلاً او امتداداً لاية جهة او حزب سياسي اخر بل هو كيان سياسي جديد وطني قومي ديمقراطي يعمل من اجل تحقيق اهداف شعبنا في المرحلة الحالية والمتمثلة في تصفية مخلفات الحكم الدكتاتوري السابق وانهاء الاحتلال الاجنبي وإقامة نظام ديمقراطي تعددي اتحادي يضمن خيار الشعب الكردي في نيل حقوقه القومية ضمن عراق موحد مع ضمان الحقوق السياسية والثقافية للتركمان والآشوريين والكلدان وباقي الاقليات القومية والدينية في العراق من خلال تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية واحلال الامن والاستقرار عن طريق تصحيح مسار العملية السياسية وتأكيد الطريق السلمي والديمقراطي للعمل السياسي ونبذ فكرة المحاصصة بجميع اشكالها.

اسباب ضعف اداء التيار القومي

(المدى) الا تعتقدون بانه رغم الجذور التاريخية للتيار القومي الا ان ثقله في العملية السياسية ضعيف ولا يتناسب ودوره؟

الربيعي: " نعم ههنالك ضعف في اداء التيار القومي الديمقراطي ويتطلب مراجعة اسباب ذلك والبحث عن اسباب كبوته واعادة النظر في مناهج عمله وسلوكه وتجديد فكره وتحديثه واستيعاب نضالات قواعدنا الشعبية خصوصاً وانها مارست عملها النضالي اثناء حكم الدكتاتورية دون وجود هياكل تنظيمية في اكثر الاحيان وكان الجامع المشترك بينها هو التمسك بالثوابت الوطنية والقومية.

ونعتقد ان من اهم ما يجب ان يعالجه التيار القومي العربي في العراق بجميع احزابه وحركاته ومن ضمنها حركتنا والهدف هو تخطي حدود العلاقات القديمة بما تحمل في طياتها من سلبيات اعاقت عملها في المجال الجماهيري رغم ما يملكه هذا التيار من مبادئ رفيعة في التعامل الديمقراطي والوطني، ويتحلى بأهداف جامعة لاهم المبادئ التي تتفق عليها قطاعات وطنية متعددة. فالتيار القومي متميز بمقدرته على التعامل الجيد مع التيار الاسلامي السياسي ومع التيارات الفكرية الاشتراكية والديمقراطية وفي تعاطيه الانساني مع القضايا القومية للكرد والتركمان وغيرها، ورغم ذلك فان التأثير السلبي للعلاقات القديمة داخل التنظيم ادى في كثير من الاحيان الى حالات من الانشقاق والتشرذم واضعف دور هذا التيار في العمل السياسي .. اضافة الى اقصاء رغبة القاعدة الاساسية لهذا التيار التي تبحث عن اجراء لردم تلك العلاقات القديمة البائسة وتأثيراتها عن طريق صياغة برنامج سياسي جديد يتعامل بواقعية مع المستجدات والاقرار بمبدأ الرأي والرأي الاخر والايمان بالتوافقية دون افراط والانفتاح على التيارات والاتجاهات السياسية بشكل عام.

الحفاظ على الهوية القومية للعراق

(المدى) ما ابرز ملامح البرنامج السياسي للحركة؟

يجيب السيد الربيعي امين عام الحركة قائلاً: لا يخفى ان من الضروري معرفة الثقافة التي تتخذها أية حركة سياسية لتحديد رؤيتها وخياراتها وبرامجها وحركتنا نتمسك بالثقافة العربية الاسلامية.. ومهمتنا الحفاظ على هويتنا القومية وتنمية فعالياتها بوعي عصري وهي ليست مهمة خاصة بالتيار القومي العربي بل هي مهمة كل العرب من التيارات الاسلامية والاشتراكية والديمقراطية، وفي هذا المجال لا يمكن ان نقبل وضع العروبة مقابل الاسلام او الاسلام مقابل العروبة .. فقد كان الاسلام من أهم الروافد التي كونت العروبة بشكلها القومي والحضاري وكان لابناء العروبة الجهد الاول في نشر الاسلام، وحركة الوحدويين الديمقراطيين باعتبارها حركة اشتراكية ديمقراطية وحدوية ناصرية تحاول ان تبرز ما تحمله ثقافتنا الاسلامية من مبادئ الشورى والعدل الاجتماعي والمساواة والوحدة.

وفي مجال الديمقراطية الشعبية نسعى الى إشاعة الديمقراطية كأسلوب لتحقيق التحول السياسي والاجتماعي .. ورغم ان حاضرنا فيه الكثير من المتناقضات التي ورثناها من عهود مارست ضدنا انواعاً من الاستبداد والتسلط وأفضت الى مجتمع تتنازعه تيارات مختلفة، فإننا يجب ان نهيئ العوامل التي تستطيع ان تنتصر على تلك المتناقضات وتؤدي الى حرية المجتمع وتحقيق الشجاعة لدى الاجيال القادمة من الشباب قادة المجتمع الجديد من خلال نبذ الطائفية العنصرية وتعظيم دور المراة ومساهمتها في بناء المجتمع الجديد والترابط بين المساعي السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق مجتمع الكفاية والعدل.

التوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع

واضاف ان مجتمعنا يواجه مشكلة التوفيق بين حرية الفرد وامن المجتمع، لذلك يجب وضع حدود بينهما ومن اهم بنود الثقافة الديمقراطية التي يجب تعميمها انه لا يجب معارضة أي شيء الا بالوسائل السلمية واحترام الرأي الاخر.. وهذا يقودنا الى مفهوم الديمقراطية الاجتماعية التي تهدف لاقامة مجتمع المساواة والعدالة واهمية ان يترافق اطلاق الحريات السياسية مع تقديم حقوق المواطنين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة احتكار الانسان للانسان ، كما نؤمن بان الوحدة الوطنية هي اللبنة الاساسية لبناء الوحدة الكبرى، ويزداد الامر اهمية في قطرنا العراقي حيث التركيبة السكانية ذات القوميات المتعددة والاديان المختلفة.

(المدى) كيف تنظرون الى طبيعة العملية السياسية في العراق في ظل الانتخابات وما افرزته من نتائج؟

بشكل عام انا متفائل بمستقبل العملية السياسية في العراق، رغم ما رافق العملية الانتخابية من سلبيات وما افرزته من نتائج لذا فقد بادرنا الى التحاور مع العديد من القوى والحركات الديمقراطية من اجل العمل في إطار جهة موحدة لكل القوى الديمقراطية لضمان عدم تكرار ما حصل في الانتخابات السابقة.. وتم عقد عدة جلسات حوار مناقشات مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي وحركة الديمقراطية الاشورية والحركة الاشتراكية العربية.

ونعتقد ان ما شهدته الانتخابات السابقة لن يتكرر بسبب اشتراك عدد من المقاطعين في الانتخابات القادمة وفقدان القوائم الكبيرة لعدد من منتخبيها لعجزها عن تحقيق الحد الادنى من برامجها المعلنة، خاصة في مجال الاعداد لانهاء الاحتلال وضعف تأثير التيار الديني عما كان عليه لعجزه عن انجاز الافضل.

ان كل هذا والنتائج غير المتوقعة في الانتخابات تجعل القوى السياسية الديمقراطية في مواقف مراجعة لاساليب عملها السابقة وتفرض نوعاً من التحالفات بين الحركات والاحزاب والشخصيات الديمقراطية.

جمعية حقوق المهاجرين والمهجرين تعقد مؤتمرها الدستوري الاول

الديوانية- محمد الفرطوسي

اختتمت اعمال المؤتمر الدستوري الاول الذي اقامته الجمعية العراقية لحقوق المهاجرين والمهجرين في الديوانية على قاعة مركز حقوق المرأة والطفل في الديوانية ولمدة ثلاثة ايام.

وناقش المؤتمر تحت شعار (الدستور العراقي من الشعب الى الشعب) عدداً من البحوث التي تقدم بها اساتذة واختصاصيون كان اهمها البحث الموسوم (مفهوم الدستور الديمقراطي) للدكتور مازن ليلو مدير مركز العراق للابحاث وموضوع (دور منظمات المجتمع المدني في صياغة الدستور) للاستاذ فؤاد الاسدي، فيما القى الاستاذ علاء حسين بحثاً حول (اسباب تخلف الثقافة الدستورية). كما القى الاستاذ علي نجيب حمزة بحثه الموسوم الفيدرالية وقانون ادارة الدولة، اما الاستاذ عبد الحسين الصالحي فقد تناول بحثه (عيوب قانون ادارة الدولة) وقدم الاستاذ عبد المنعم ابو طبيخ بحثاً بعنوان (الفيدرالية والشريعة الاسلامية)، وقدم بحث مصغر للاستاذ ناظم علواش بعنوان (الدور المطلوب من الاعلام في كتابة الدستور).

اما بحث السيد كاظم الاسدي فكان بعنوان (الدستور والحقوق والواجبات)وفي نهاية المؤتمر وبعد نقاشات ومداولات مكثفة رفعت جملة توصيات ومقترحات كان اهمها:

١- ضرورة التزام الحوار بين جميع الطوائف والقوميات والمذاهب حول كتابة الدستور لتبديد جميع المخاوف.

٢- على الجمعية الوطنية ان تلتزم بمبدأ المشاركة الجماهيرية في كتابة الدستور باعتبارها الركيزة الاساسية في ارساء شرعية العملية الدستورية.

٣- ضرورة الاطلاع على التجارب الدولية الحديثة في اعداد الدستور خاصة فيهما يتعلق بالمشاركة العامة.

٤- مطالبة المجتمع الدولي بتوفير العون والمساعدة الفنية والمادية في اعداد العملية الدستورية ودعم البرامج التثقيفية الجماهيرية والمشاورات الشعبية بصورة محايدة بعيداً عن الانحياز لفصيل سياسي معين دون آخر.

٥- من المهم ايجاد آلية دقيقة تسهم في ايصال اقتراحات المواطنين الى الجمعية ولجنة كتابة الدستور، ونؤكد في هذا المجال على تفعيل دور الاعلام بوسائله المختلفة.

مفوضية الانتخابات تصدر نظام انضباطٍ لموظفي المفوضية

بغداد / المدى

اصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق النظام رقم ١٨ المتعلق بانضباط موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، واحتوى على سبعة أقسام حول واجبات الموظف والعقوبات واثارها.

اجراءات فرض العقوبة وسحب اليد.

وقال الدكتور فريد ايار الخبير الاعلامي- عضو مجلس المفوضين - " في بيان صدر امس" : كان من المفروض ان يصدر هذا النظام بعد وقت قليل من تأسيس المفوضية الا ان معوقات العمل أخرت الأمر الى هذا التاريخ.

وقال الدكتور ان النظام حدد "واجبات الموظف" بأداء أعمال وظيفته بنفسه بأمانة وشعور بالمسؤولية، والتقيد بمواعيد العمل وعدم التغيب عنه إلا بإذن رسمي، وتخصيص جميع وقت الدوام الرسمي للعمل، وإحترام رؤسائه وإلتزام الأدب واللياقة في مخاطبتهم وإطاعة أوامرهم المتعلقة بأداء واجباته في حدود ما تقضي به القوانين والأنظمة والتعليمات ومعاملة المرؤوسين بالحسنى وبما يحفظ كرامتهم، وإحترام كل كيان سياسي، مسجل، ناخب، مراقب، مرشح، عضو إعلامي وأي مشارك آخر في العملية الإنتخابية وبشكل عادل وغير منحاز، وعدم إرتكاب أي فعل يسيء إلى سمعة المفوضية العليا أو العملية الإنتخابية، وكتمان المعلومات والوثائق التي يطلع عليها بحكم وظيفته أو أثنائها إذا كانت سرية بطبيعتها، أو يخشى في إفشائها إلحاق الضرر بالدولة أو بالأشخاص أو صدرت إليه أوامر من رؤسائه بكتمانها، ويبقى هذا الواجب قائما حتى بعد إنتهاء خدمته، ولا يجوز له أن يحتفظ بوثائق رسمية سرية بعد إنتهاء خدمته بأي وجه كان.

واضاف الدكتور ايار ان النظام فرض على الموظف الالتزام بالحيادية (حتى في الحياة الخاصة) لتفادي ما يفهم تحيزاً، أو قد يؤدي الى تضارب المصالح، وعدم الإعراب "للعامة" عن وجهة نظر قد تكون لها علاقة بالانتخابات وينتج عنها سوء فهم سياسي ينسب خطأ الى المفوضية، ورفض أية هدية أو منفعة من أي شخص أو كيان سياسي له علاقة بالانتخابات، ورفض أي تدخل أو تقبل توجيهات فيما يخص واجباته من أية جهة ما عدا مسؤوله الرسمي، والإبلاغ عن أية محاولة تأثير غير مناسبة، والالتزام بجميع القوانين العراقية وأنظمة المفوضية العليا وتعليماتها وإجراءاتها وقواعد السلوك فيما يخص الانتخابات، وعدم الجمع بين العمل في المفوضية العليا وبين أي عمل آخر خلال أوقات الدوام الرسمي، وعدم استعمال المواد والأجهزة والسيارات الخاصة بالمفوضية لأغراض خاصة، وعدم التأخر في إنجاز العمل الذي يتسبب عنه تعطيل عمل الآخرين والتأثير في العملية الانتخابية، وعدم الحضور إلى مقر الوظيفة بحالة سكر بين.

وبالنسبة للعقوبات وآثارها، قال الدكتور فريد ايار انها تتضمن:

لفت النظر: ويكون بإشعار الموظف تحريرياً بالمخالفة التي أرتكبها وتوجيهه لتحسين سلوكه الوظيفي ،ويترتب على هذه العقوبة قطع الراتب لمدة ثلاثة أيام.

الإنذار: ويكون بإشعار الموظف تحريرياً بالمخالفة التي أرتكبها وتحذيره من الإخلال بواجبات وظيفته مستقبلاً، ويترتب على هذه العقوبة قطع الراتب لمدة خمسة أيام.

التوبيخ: ويكون بإشعار الموظف تحريرياً بالمخالفة التي أرتكبها والأسباب التي جعلت سلوكه غير مرض، ويطلب منه وجوب تجنب المخالفة وتحسين سلوكه الوظيفي، ويترتب على هذه العقوبة قطع الراتب لمدة عشرة أيام بناء على قرار لجنة تحقيقية يتضمن الأسباب التي استوجبت فرض العقوبة عليه.

الفصل: ويكون بتنحية الموظف عن الوظيفة نهائياً ولا يجوز إعادة توظيفه في مكاتب المفوضية العليا وذلك بناء على قرار من لجنة تحقيقية يتضمن الأسباب التي استوجبت فرض العقوبة عليه في الحالات الآتية.

❖إذا ثبت ارتكابه فعلاً خطراً يجعل بقاءه في خدمة المفوضية العليا مضراً بالمصلحة العامة.

❖إذا حكم عليه عن جريمة ناشئة عن وظيفته أو أرتكبها بصفته الرسمية.

❖إذا عوقب بعقوبتين خلال شهر واحد عن فعلين مختلفين.

وحول إجراءات فرض العقوبة، قال الدكتور ايار: ان النظام طالب مجلس المفوضين بتأليف لجنة تحقيقية من مفوض وعضوين من ذوي الخبرة على أن يكون أحدهم حاصلاً على شهادة جامعية أولية في القانون إذا كان الموظف المحال عليها بدرجة مدير قسم أو مدير مكتب انتخابي.. وان على المدير العام التنفيذي والمدير الانتخابي للمحافظة تأليف لجنة تحقيقية من رئيس بدرجة مدير قسم وعضوين من ذوي الخبرة على أن يكون أحدهم حاصلاً على شهادة جامعية أولية في القانون إذا كان الموظف المحال عليها بدرجة معاون مدير فما دون. وان تتولى اللجنة التحقيق تحريرياً مع الموظف المحال عليها ولها في سبيل أداء مهمتها الإطلاع على جميع المستندات والبيانات التي ترى ضرورة الإطلاع عليها، وتدوين أقوال الموظف والشهود، وتحرر محضر تثبت فيه ما اتخذته من إجراءات وما سمعته من أقوال مع توصياتها المسببة،إما بعدم مساءلة الموظف وغلق التحقيق أو بفرض إحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام ، وترفع كل ذلك إلى الجهة التي أحالت الموظف عليها لغرض المصادقة. وإذا رأت اللجنة إن فعل الموظف المحال عليها يشكل جريمة نشأت عن وظيفته أو إرتكبها بصفته الرسمية يجب عليها أن توصي بإحالته إلى المحاكم المختصة.

وقال الدكتور ايار ان لمجلس المفوضين بعد استجواب الموظف المخالف لأحكام هذا النظام أن يفرض مباشرةً أياً من العقوبات المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا النظام. وان لأي عضو في مجلس المفوضين أو مدير مكتب انتخابي أو الموظف المخول بعد استجواب الموظف المخالف لأحكام هذا النظام فرض عقوبة (لفت النظر، الإنذار) وتكون هذه العقوبات باتة. وللموظف المعاقب بعقوبة (التوبيخ، الفصل) الاعتراض على قرار فرض العقوبة لدى مجلس المفوضين خلال فترة أسبوع من تاريخ تبلغه بقرار فرض العقوبة، وللمجلس أن يعيد النظر في قرار فرض العقوبة وله أن يقرر المصادقة على العقوبة أو تخفيضها أو إلغائها ويكون قراره باتاً.

وحول عقوبة سحب اليد، قال الدكتور ايار انه إذا أوقف الموظف من قبل جهة ذات اختصاص فعلى المفوضية العليا أن تسحب يده من الوظيفة طوال مدة التوقيف على أن لا تتجاوز ثلاثين يوماً. ولمجلس المفوضين أو المدير العام التنفيذي أو المدير الانتخابي للمحافظة سحب يد الموظف مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، إذا تراءى له إن استمرار بقائه في الوظيفة مضر بالمصلحة العامة أو قد يؤثر في سير التحقيق في الفعل الذي أحيل من أجله على التحقيق ويعاد إلى وظيفته نفسها بعد انتهاء المدة المذكورة إلا إذا كان هناك محذور، فينسب إلى وظيفة أخرى، وللجنة أن توصي بسحب يد الموظف في أية مرحلة من مراحل التحقيق على ان يتقاضى الموظف مسحوب اليد نصف الراتب خلال فترة سحب يده. وإذا فصل الموظف مسحوب اليد فلا يدفع له شيء من الراتب الموقوف ، بصرف النظر عما إذا كان فصله يستند إلى هذا النظام أو أي قانون أو نظام آخر، وإذا أسفرت نتيجة التحقيق أو المحاكمة عن براءة الموظف أو الإفراج عنه، يدفع له نصف راتبه الموقوف، وإذا توفي الموظف مسحوب اليد قبل صدور قرار قطعي في التحقيق أو المحاكمة. يؤول نصف راتبه الموقوف إلى من له حق استيفاء الحقوق التقاعدية وفق أحكام قانون التقاعد المدني ، وفي حالة عدم وجوده فتؤول إلى ورثته.